

تدخل الاتحاد الإفريقي في الحد من الهجرة غير الشرعية Intervention of the African Union in reducing illegal immigration

د. سي موسى عبد القادر
جامعة يحيى فارس المدية (الجزائر)
simoussaak9@gmail.com

أ.د. بن تغري موسى *

جامعة يحيى فارس المدية (الجزائر)
benteghri.moussa@univ-medea.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023-01-30 تاريخ قبول المقال: 2023-05-29 تاريخ نشر المقال: 2023-06-10

الملخص: الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أما الهجرة غير الشرعية فهي تتم على نفس النمط ولكن بطرق غير شرعية، ولما كانت إفريقيا أكثر القارات هجرة نحو أوروبا فقط عمل الاتحاد الإفريقي على محاولة الحد من هذه الظاهرة بالطرق والآليات التي يملكها، لذا فإن دراسة دور الاتحاد الإفريقي وتحدياته في هذا المجال هو من باب تحديد الدور الرائد لهذه المنظمة الإقليمية في مواجهة هذه الظاهرة من ناحية الاستراتيجيات والحلول المقترحة من طرفه.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الاتحاد الإفريقي، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية.

Abstract: Migration is generally moving to live from one place to another, with the intention of staying in the new place for a long time. Illegal migration takes place in the same manner but illegally. Therefore, studying the role and challenges of the African Union in this field is one of determining the leading role of this regional organization in confronting this phenomenon in terms of strategies and solutions proposed by it..

Key words: Migration, Illegal Migration, African Union, Mechanisms to Combat Illegal Migration

*المؤلف المرسل

1-المقدمة

الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عالمية موجودة في جميع دول العالم قاطبة وليست مقصورة على دول حوض المتوسط الجنوبية أو الأفارقة المتجهين إلى أوروبا، فهناك هجرة غير شرعية متجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى متجهة إلى دول الخليج العربي، غير أن الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا خلال العقد الأخيرين قد اكتسبت طابعا منقطع النظير حيث أصبحت إحدى القضايا الملحة للدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية، كما أعطت المبررات الكافية للاتحاد الأوروبي من أجل تشديد منح التأشيرات لمواطني العالم الثالث وخاصة مواطني حوض البحر المتوسط الجنوبي ما أدى إلى قوة هذه الظاهرة¹.

لذا تحتل قضايا الهجرة غير الشرعية مكان الصدارة على الأجندة العالمية في ضوء انعكاساتها ومخاطرها على المستوى الدولي والإقليمي والوطني وسواء كانت دول مصدر أو دول عبور أو دول مقصد، وتهدف الدراسة إلى تحديد أهمية الجهود على المستوى الإقليمي من طرف الاتحاد الإفريقي لمواجهة تداعيات تلك القضايا التي تمس الحقوق الإنسانية، والتي ينجم عنها العديد من الضحايا، إضافة إلى التأكيد على أهمية المبادرة الإفريقية باعتبارها تسعى في إطار جدول أعمال الهجرة القاري الشامل، وتعزيز الجهود على القواسم المشتركة من أجل تضيق الفجوات والاختلافات في مواجهة هذه الظاهرة².

وتعاني قارة أفريقيا من ظاهرة الهجرة الغير شرعية بصورة كبيرة داخليا – بين دول القارة – وخارجيا إلى دول الخليج وأوروبا، إذ تنتشر تلك الظاهرة في الدول الإفريقية غالبيتها؛ لتطلعات أفرادها نحو تطوير حياتهم بشكل أفضل. ولا يمكن التعويل على الأوضاع الاقتصادية فقط كدافع للأفارقة للهجرة، وإنما أضحت هناك أسبابا أخرى قد دفعت هؤلاء إلى ترك أوطانهم وتكبد صعوبات تجربة الهجرة غير الشرعية، رغم ما تحفه طرقها من مخاطر. فالأوضاع السياسية والصراع والعنف والدكتاتورية التي تعاني منها أفريقيا تدفع شعوبها للفرار، بغض النظر عن النتائج.

1- دخالة مسعود . واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعيات وآليات مكافحتها ، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 03 مجلد 04 : جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2011، ص 123 - 154، الرابط الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/10.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/262/4/3/18624>

2- منال بوكورو ، مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل الإتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ، مجلة العلوم القانونية و السياسية المجلد 9، العدد 3، الصفحة 380-405 جامعة الوادي ، 2010، الجزائر ، الرابط الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/09/12.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/110/9/3/72238>

لذا فإن تدخل الاتحاد الإفريقي لمواجهة هذه الظاهرة هو من باب محاولة مساعدة الدول الإفريقية في وقف هذه الظاهرة، و الدول الأوربية على تطبيق المبادئ الدولية في مجال حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين، وهو المسعى المحمود من الناحية القانونية 3، ومنه فإن الإشكالية تدور حول ماهية قدرة الاتحاد الإفريقي في مواجهة هذه الظاهرة خاصة في الفترة الحرجة التي تمر بها القارة الإفريقية؟.

2- الحقيقة القانونية للهجرة غير الشرعية

المهاجر غير النظامي هو شخص لا يحمل إذنا قانونيا للبقاء في دولة مضيفة أو دخل دولة غير وطنه الأم دون الحصول على أوراق قانونية تسمح له بالدخول والبقاء في الدولة المضيفة، وقد يصبح وضع المهاجر غير نظامي بطرق أخرى فغالبا ما يزود المهربون المهاجرين الذين يتم تهريبهم إلى دولة للعمل فيها بوثائق مزورة (غير قانونية)، فالمهاجر الذي لا يحمل وثائق هو شخص يفتقر إلى الوثائق التي تمكنه من الدخول بصورة قانونية إلى البلد أو البقاء فيه، ومن جهة أخرى فان منظمة العمل الدولية تستخدم لفظ "العامل غير النظامي" بدلا عن "المهاجر غير الشرعي" استنادا إلى أن الأخيرة لها مغزى معياري وتنضوي على فكرة الإجرام³.

1.2- الطبيعة القانونية للهجرة غير الشرعية:

يقصد بها من الناحية القانونية التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والجوية، أو الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير قانونية، إلا أن المصطلح المستعمل رسميا والمتداول في الصكوك والإعلانات الدولية والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية هو المهاجرون المتواجدون في وضع غير نظامي تفاديا لباقي المصطلحات المذكورة التي تضيفي الصبغة الإجرامية على هذه الفئة، أما المفوضية الأوروبية فتعتبر الهجرة غير النظامية كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي "الاتحاد الأوروبي" بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، وأخيرا هناك طالبا للجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد⁴.

3- السراي، عبد الله بن سعود العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم. بحث مقدم الى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة التي عقدت بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض خلال الفترة 2010/2/10-8، ص 110.

والفقه المعاصر أشار إلى أن المهاجر هو الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقوم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها أما العامل الأجنبي فهو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل في حين أن اللاجئ هو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده الأصلي بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده⁵.

2.2- الطبيعة الواقعية للهجرة غير الشرعية:

تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، وهي مشكلة شديدة الحساسية كونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، أو الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا.

وهناك العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية تشير إلى خطورة الهجرة غير الشرعية، وفي ذات الوقت تنامي هذه الظاهرة بصورة باتت تؤرق المجتمع الدولي، حيث يشير تقرير صدر مؤخرا عن منظمة الأمم المتحدة عن دوافع وأسباب الشباب لهذه الهجرة، إلى أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية يعود إلى ازدياد أعداد الشباب في العالم الثالث، وتناقص وتدهور فرص وأوضاع العمل، بالإضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة⁷، وهنا وجب الإشارة إلى أن الهجرة غير النظامية أصبحت تشكل هاجسا للدول الأوروبية والأمريكية من الجانب السياسي والديني والمجتمعي على حد سواء نتيجة وجود حقوق مكفولة لهذه الفئة في القانون الدولي وفي الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

3- الجهود القارية الإفريقية لإدارة الهجرة في إفريقيا

في أفريقيا، اكتسبت المساهمة الكبيرة والمتعددة الأوجه التي يمكن أن تقدمها مكافحة الهجرة غير الشرعية للقارة الإفريقية و للتنمية فيها أهمية كبيرة، وباعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، والإشارات الصريحة إلى الهجرة في ستة من أهدافها الـ 17، تم تعميم قاعدة الحد من الهجرة في السياسة الإنمائية العالمية. وفي العام نفسه، أطلق الاتحاد الأفريقي استراتيجية التنمية في أفريقيا خلال نصف القرن القادم، باعتماد أجندة عام 2063، التي تطمح إلى أفريقيا موحدة و متحدة سياسيا، وتدعو إلى حرية تنقل الناس ورؤوس الأموال والسلع والخدمات بطرق مشروعة و قانونية، وينبغي توحيد التكامل الاقتصادي القاري، الذي يستند إلى عمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتنفيذ بروتوكولاتها الخاصة بحرية تنقل الأشخاص، من خلال

تنفيذ بروتوكول الاتحاد الأفريقي الخاص بحركة الأشخاص ومنطقة التجارة الحرة القارية⁴.

فالتكامل الاقتصادي هو طريق رئيسي للتنمية ويتطلب تحرك اليد العاملة وغيرها من أشكال المشاركة الاقتصادية التي تستلزم حركة الأشخاص، وينطلق الدافع من أجل حرية التنقل القاري للأشخاص من خطة عمل لاغوس التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والمعنية بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا، 1980-2000، التي تدعو إلى إنشاء سوق مشتركة أفريقية تسمح، بحكم تعريفها، حرية حركة عوامل الإنتاج، بما في ذلك العمالة. وحددت معاهدة أبوجا طريقا لتحقيق الجماعة الاقتصادية الإفريقية من خلال مراحل متعاقبة من شأنها أن تنسق وتدمج المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية التي تشكل اللبنة الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية، فإزالة التدريجية للعقبات التي تعرقل حرية تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء مدرجة في المادة 4 من المعاهدة باعتبارها هامة لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتي تشمل التنمية الاقتصادية وتكامل الاقتصادات الإفريقية وهي المجال المفتوح لاحتواء الهجرة داخل إفريقيا واستغلال الموارد البشرية بقوة في بناء الدول الإفريقية وليس الأوروبية وهو ما يكون في شكل اتفاق⁵.

فإطار سياسة الهجرة في إفريقيا هو وثيقة مرجعية غير ملزمة ولا يفرض أي التزامات على الدول الأعضاء، وهي توفر توجيهات ومبادئ لمساعدة الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة وتنفيذ سياساتها الوطنية والإقليمية الخاصة المتعلقة بالهجرة، وفقا لأولوياتها ومواردها، وبما أن تدفقات الهجرة وأنماطها وأحجامها ودينامياتها تتباين فيما بين الدول والأقاليم، فإن إطار سياسة الهجرة في إفريقيا لا يوفر آليات لتعبئة الموارد لتنفيذ أو رصد وتقييم الإجراءات الموصى بها، لأن تلك ستحددها الدول أو المناطق على أساس استراتيجيات وسياسات الهجرة الخاصة بها، وديناميات الهجرة التي شكلتها. ومع ذلك، يمكن لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والوكالات والمؤسسات المتخصصة التي لديها خبرة وكفاءات في مجال الهجرة، أن تدعم الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تعبئة الموارد اللازمة⁶.

4- د. عبد المالك صايش :التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، سنة 2006- 2007، ص 07

5- د. محمد عربي، أ. سفيان فوكه، أ. مشري مرسى، الهجرة غير لشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر، ص 177 .

6- الإطار المُنتَقَح لسياسة الهجرة في أفريقيا، وخطة العمل (2018 - 2027)، مسودة، الرابط الإلكتروني، اطلع علي بتاريخ 2019/09/12.

وتدعو أجندة عام 2063 إلى حرية تنقل الناس كجزء من أجندة التكامل القاري، ومن المتوقع أن تسهم حرية الحركة في تحقيق زيادات كبيرة في التجارة والاستثمار بين البلدان الأفريقية، مما سيعزز بدوره موقع أفريقيا في التجارة العالمية. وعلى الصعيد العالمي، وفي أفريقيا، تحتاج الدول إلى التعاون من أجل تسخير الفوائد الإنمائية التي تجلبها الهجرة، والسيطرة على من يدخل إلى أراضيها ويبقى فيها. إن الاتجاه المتزايد نحو زيادة الرقابة على الهجرة وإغلاق القنوات القانونية للهجرة تجبر على الهجرة غير النظامية، ما يعرض للخطر حقوق المهاجرين ويعزز الجريمة عبر الوطنية. ومن شأن حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا، والحوكمة الفعالة للهجرة، وتعزيز التعاون فيما بين الدول بشأن الهجرة، أن يساعد على تنمية أفريقيا وأمنها.

ودعما لهذه الأولويات القارية، أصدر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إعلان الهجرة، الوثيقة Assembly/AU/18(XXV) في جوان 2015، في الدورة العادية الخامسة والعشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي في جوهانسبرغ، والتزمت بالإجراءات الرامية إلى تعزيز الجهود في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ والإسراع في تنفيذ النظم الخالية من التأثيرات على مستوى القارة، بما في ذلك إصدار التأشيرات في موانئ الدخول للأفارقة، واستنادا إلى مبدأ المعاملة بالمثل؛ والتعجيل بتفعيل جواز السفر الأفريقي، الذي ستصدره الدول الأعضاء، ومن شأنه أن ييسر حرية تنقل الأشخاص في القارة وكفالة منع الهجرة نحو دول أخرى⁷.

4- الإستراتيجية الإفريقية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

في عام 2016، أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي تقييما لإطار سياسة الهجرة في إفريقيا، لتحديد مدى توجيهه الفعال للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في إدارة الهجرة غير الشرعية، والتحديات المواجهة في تنفيذه، والفرص المتبقي انتهازها، واستمرار أهميتهما إذا كانت هناك حاجة إلى تنقيحه، وبعد الانتهاء من التقييم، اجتمعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في زنجبار في نوفمبر 2016 لمناقشة تقرير تقييم إطار سياسة الهجرة في إفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي والمساهمة فيه والتحقق من صحته، وأقرت الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بالطبيعة الدينامية للهجرة، واتجاهات الهجرة وأنماطها المتغيرة في القارة، على مدى السنوات العشر الماضية، ومن ثم، وجب بأن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي

https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/33023-wd-arabic_revised_migration_policy_framework_stc.docx

7- أ. د سحر مصطفى حافظ، الهجرة غيرا لشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، مجلة هرمس، الطبعة الثانية، العدد الثاني، مصر، ص55.

بتحدي إطار سياسة الهجرة في إفريقيا، وأن تضع خطة عمل مدتها 10 سنوات كأقصى حد لتنفيذه إي حتى سنة 2020⁸.

وفي العام نفسه، أطلق الاتحاد الأفريقي إستراتيجية التنمية في إفريقيا خلال نصف القرن القادم، باعتماد أجندة عام 2063، التي تطمح إلى أفريقيا موحدة وملتحدة سياسيا، وتدعو إلى حرية تنقل الناس ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، وينبغي توحيد التكامل الاقتصادي القاري، الذي يستند إلى عمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتنفيذ بروتوكولاتها الخاصة بحرية تنقل الأشخاص، من خلال تنفيذ بروتوكول الاتحاد الإفريقي الخاص بحرية حركة الأشخاص ومنطقة التجارة الحرة القارية⁹.

في ضوء ارتفاع أعداد المهاجرين بطرق غير مشروعة، والنتائج المترتبة على ذلك من حيث الخسائر المعنوية والمادية، المتمثلة في خسارة الأموال والتعرض للاعتقال والترحيل، وربما الموت غرقاً، جرت محاولات جادة في دول الاتحاد الإفريقي ودول المغرب العربي للحد من هذه الهجرة، غير أن هذه الدول لم تعمل شيئاً سوى تشديد الإجراءات الأمنية على المعابر الحدودية، وتزويد خفر السواحل بالمعدات والأجهزة الحديثة والزوارق السريعة، وعقد الندوات التدريبية لأفراد الشرطة المتخصصين في مجال الهجرة، ووضع أنظمة متطورة لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة، يضاف إلى ذلك أن دول الشمال الأفريقي سنت عدداً من القوانين التي تجرم الهجرة غير الشرعية، وتشدد العقوبات المفروضة على المهاجرين غير الشرعيين، وعلى عصابات التهريب التي تنشط في هذا المجال، وجرمت القوانين كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية كالأشخاص المهاجرين أو من يساعدهم أو مالكي الأماكن التي تؤويهم وفرضت عقوبات سجن تتراوح بين ثلاثة أشهر وعشرين عاماً، وبغرامات مالية تتراوح بين 80-100 ألف دولار، ووضع المتهمين قيد المراقبة أو منعهم من الإقامة في أماكن محدده، إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة جريمة الهجرة غير الشرعية¹⁰.

يضاف إلى ذلك أن دول جنوب المتوسط كثفت البرامج الإعلامية والتوعوية التي تبين مخاطر الهجرة، والنتائج الكارثية التي تنجم عنها، فحلم العيش في الضفة الشمالية للبحر المتوسط قد تكون نهايته الموت أو السجن أو الترحيل¹¹.

8- الإطار المنفتح لسياسة الهجرة في إفريقيا، المرجع السابق، ص 2.

9- المرجع نفسه، ص 9.

10- نادية آيت عبد المالك،، الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة صوت القانون مجلد 5 صوت القانون العدد الثاني: أكتوبر 2017، العدد الأول، رقم 02، ص 99-114، الربط الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/09/07.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/268/1/2/79280>

11- أ.د محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، قسم الجغرافيا- جامعة البرموك، أريد- الأردن، الرابط الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/09/09.

كما اعتمد الاتحاد الأفريقي برنامج هجرة العمالة المشترك، الذي يشجع المجالات الحاسمة لتسهيل حرية حركة العمال كوسيلة للنهوض بالتكامل والتنمية الإقليميين، وتشمل مجالات النشاط الرئيسية في برنامج هجرة العمالة المشترك، قابلية نقل المهارات والاعتراف المتبادل بالمؤهلات، ووضع إطار للمؤهلات الأفريقية. وتواجه معظم بلدان أفريقيا نقصا في العمالة والمهارات في قطاعات محددة والتي تهجر إلى أوروبا، في الوقت الذي تقاتل فيه البطالة وتزايد أعداد الشباب. ويمكن لتجميع المهارات الإقليمية، الممكنة من خلال التنقل، أن يساعد على مواجهة هذا التحدي وأن يخصص العمالة حتى يكونون أكثر إنتاجية وتتواجد الحاجة إليهم. فلأجل أن تكون الشريحة السكانية الكبيرة والمتنامية من الشباب في أفريقيا محركا للتحويل الهيكلي في أفريقيا وان تشكل عائدا ديموغرافيا، ينبغي أن تتاح للشباب الفرص المناسبة والقدرة على العمل في القطاعات الاقتصادية اللازمة¹².

5- الإطار القانوني الإفريقي لمواجهة الهجرة غير الشرعية

في هذا الجزء من الدراسة سنركز على الأصول القانونية المعتمدة من الإتحاد الإفريقي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل متين، وقد تم ذلك من خلال توصيات المؤتمر الإقليمي لمبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الأفريقي، حول مكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين لعام 2016 من خلال الوصول إلى اقتراحات جديّة في هذا المجال منها التأكيد على دعم التنمية المستدامة في دول القارة الأفريقية وفتح مسارات للهجرة الشرعية وتسوية النزاعات، حيث تمثل حلولاً حتمية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مع اتخاذ تدابير للتصديق وتنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تعالج الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين والجريمة المنظمة العابرة للحدود، و التأكيد على ضرورة تعزيز و حماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين واللاجئين، وفقا للمواثيق الوطنية والإقليمية والدولية¹³.

كما تم التأكيد على وضع قضايا الهجرة مكان الصدارة على الأجندة العالمية في ضوء أثارها السلبية على الدول والمجتمعات، ومحاولة الوصول إلى خريطة طريق تسهم بشكل مباشر وفعال في تنفيذ إستراتيجية مبادرة الاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة

<http://doccdn.simplesite.com/d/a0/56/282600884776031904/1bc2fff7-4159-48bd-b2f6-d2cee2ea5512/%2B.doc>

12- د . أمير فرف يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر.. والهجرة غير الشرعية طبقاً للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية الإسكندرية . المكتب العربي الحديث، 2466، ص266 .

13- طالب، حسن مبارك: التدابير الوقائية المحلية والدولية في مجال الهجرة غير المشروعة، بحث مقدم الى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة التي عقدت بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض من 8-2010/2/10.

الاتجار في البشر والهجرة غير الشرعية خاصة بمنطقة القرن الإفريقي رغم التحديات، وقد قدمت إحدى الدول في الاتحاد الإفريقي وهي مصر مقترحا بإنشاء موقع الكتروني خاص بالمبادرة يشمل كافة المعلومات والتفاصيل ذات الصلة، وكافة أنشطة الدول الأعضاء في المبادرة، وكذلك قائمة المقترحات الوطنية والمشروعات الإقليمية بحسب الأولويات الخاصة بالتمويل، وذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي من خلال التعاون مع الشركاء من المنظمات الدولية، وهي خطوة حسنة في مجال إعداد السياسات التوافقية للدول الإفريقية لمواجهة هذه الظاهرة¹⁴.

ومنه نلاحظ أن السياسات الإفريقية في هذا المجال أصبحت تعتمد على الحلول الهجومية في مواجهة هذه الظاهرة وليس البحث عن الحلول الجذرية لمواجهة أسبابها، وأن الطلب المتزايد على اليد العاملة الإفريقية و العقول العربية و الإفريقية زاد من حدة هذه الظاهرة وهو ما كان مأمولا خلال هذا الطرح الإفريقي السابق الإشارة إليه.

أما الطرح الثاني فكان توصيات المؤتمر الإفريقي الموحد إزاء الاتفاق العالمي حول الهجرة غير الشرعية لعام 2017، والذي اقترح أنه يتعين على البلدان الإفريقية معالجة العوامل المتعددة التي يمكن أن تؤدي إلى الهجرة، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، بطريقة مناسبة، وفي ضوء ذلك، تعترف الدول الأعضاء بسبب التعاون من خلال تبادل المعلومات والخبرات في إطار برنامج مواطنو إفريقيا والتأكيد على أن تكون إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه إفريقيا تنصب في تمويل التنمية والتضامن ورفض الهجرة الانتقائية للكفاءات الإفريقية بحيث يحقق هذا التعاون التزاما للدول الأوروبية اتجاه إفريقيا بتحقيق شراكة فعلية عن طريق تدعيم التعاون بين مصالح الأمن وتشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير الشرعية وتشجيع جميع المبادرات التي من شأنها تحسين الوضع المعاشي لسكان الحدود (الجوانب الاقتصادية والثقافية)، كما أنه من الضروري على الدول الإفريقية اعتماد خطة عمل لتحقيق التعاون الجدي والفعال في مجال الهجرة غيرا لشرعية من خلال تبادل المعلومات والخبرات ببرنامج خاص يسمى مواطنو إفريقيا يهدف لتحقيق الغرض من مكافحة الهجرة غير الشرعية¹⁵.

14- غادة حلمي، المؤتمر الإقليمي لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي، حول مكافحة الاتجار في البشر. وتهريب المهاجرين، شرم الشيخ من 2 إلى 4 يونيو سنة 2016، الرابط الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/09/10. <http://www.sis.gov.eg/UP/16-45.pdf>

15- عثمان الحسن مجد نور وياسر عوض الكريم مبارك : الهجرة غيرا لشرعية، والجريمة، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مطبوعات مركز البحوث القانونية، 2008، ص 201.

6- دور الاتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية في ليبيا (نموذجاً)

في التقرير العالمي 2021 لمنظمة Human Rights Watch والذي نشر على موقعها الرسمي، ذكر أن جهود الاتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية يتمثل في استمرار الاتحاد الأوروبي في التعاون مع قوات حرس السواحل لدول شمال إفريقيا، والتدريب، وغيرها من أشكال المساندة لكي تعترض آلاف الأشخاص وافقت حكومات الاتحاد الأوروبي على أن تتجنب زوارق دوريات إيريني (IRINI) ومراقبة مناطق في البحر الأبيض المتوسط قد تضطر فيها إلى التعامل مع مراكب المهاجرين التي تطلب الاستغاثة، كما أن استمرار الاتحاد الأوروبي في سياسة التعاون مع شمال إفريقيا خاصة السلطات الليبية ودعمها لوقف عمليات الانطلاق وضمان إعادة الذين يُعترضون في البحر، واستخدم الاتحاد الأوروبي المساعدة للحد من الحوافز للهجرة غير الشرعية، فقد نشرت أوروبا أيضاً معونتها لجذب التعاون الأفريقي بشأن هذه المسألة. وهذا هو الحال بشكل خاص منذ سنة 2015 عندما كانت المفوضية الأوروبية تعمل على "مكافحة البلدان الراغبة في التعاون بفعالية ... على إدارة الهجرة وضمان وجود عقوبات بالنسبة لأولئك الذين لا يتعاونون". وفي بعض الأحيان، يكون لدى الحكومات في أفريقيا أسباب لعدم التعاون، وربما تفضل هذه الحكومات الإفريقية تحويلات المهاجرين من البلدان الغنية أو تختار النظر إلى الهجرة باعتبارها صمام تخفيف الضغط لارتفاع معدلات البطالة. في الماضي، تعمدت حكومات تونس وليبيا و دول أفريقية أخرى حجب التعاون في مجال الهجرة لانتزاع تنازلات من أوروبا. غير أن الشراكات أعطت الأولوية عموماً لمصالح الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية على مصالح الدول الأفريقية أو المهاجرين أنفسهم، الأمر الذي قد يشمل تحرير التجارة أو زيادة الهجرة القانونية إلى أوروبا.

7- الخاتمة:

الأمل في القضاء على ظاهرة الهجرة غير المنظمة سيكون ضعيفاً إذا لم يتم القضاء على كل الظروف الرئيسية التي تتسبب فيها. إن اتخاذ خطوات للحد من البطالة والحد من القصور في التنمية، بما يقلل الفجوة التنموية بين دول طرفي الشراكة الأورو - متوسطة هي السبيل الوحيد للتعاطي المجدي مع المشكلة. ومن ثم فإنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أن ينهج استراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب، عبر الدعم المالي والتقني من أجل توفير فرص عمل ودخول مناسبة للشباب في هذه الدول.

وفي ختام هذه الدراسة ندرج بعض التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

- وضع سياسات تنموية عاجلة في دول جنوب المتوسط لإنعاش الاقتصاد وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وهذا سيساهم حتما في التخفيف من ظاهرة الهجرة غيرا لشرعية في المنطقة.

- تدعيم بلدان الضفة الشمالية للمتوسط لمخططات ناجعة لتنمية بلدان جوارها الإفريقي والأسوي كما فعلت مع جوارها الاستراتيجي في أوروبا الشرقية، وفي البلقان وجنوب أوروبا كإيطاليا واليونان من خلال تقديم إعانات مالية على النحو مستعجل للنهوض باقتصاد الدول المصدرة لهذه الظاهرة كمساهمة منها للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- مراجعة القوانين الداخلية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية خاصة التي تجرم عملية إدخال المهاجرين غير الشرعيين وتغفل عملية الإخراج، وضرورة موائمتها مع الالتزامات الدولية الخاصة باحترام حقوق الإنسان، وتشديد الرقابة على مراكز الإيواء في الدول الأوربية لمنع انتهاكات حقوق المهاجرين غير الشرعيين وعلى رأسها حق المهاجر الشرعي في المعاملة الإنسانية والحياة الكريمة وحرية التنقل والعمل.

- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مراقبة الحدود وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا والخبرات في هذا المجال.

- تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية وخاصة البحرية باستعمال الوسائل المتطورة كالأقمار الصناعية لوضع حد للخسائر البشرية.

- تخفيف إجراءات منح الإقامة للمهاجرين غيرا لشرعيين في الدول الأوربية لتسهيل اندماجهم في المجتمع ومنع استغلالهم من عصابات إجرامية في أعمال غير مشروعة مستغلين وضعهم غير القانوني.

- برمجة حملات وطنية لتحسيس الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

- إحداث جهاز متوسطي يختص بمعالجة أسباب الهجرة ووضع سياسات وبرامج للحد منها ومكافحتها.

8-المراجع:

أولا : الكتب

1-د . أمير فرف يوسف : مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية الإسكندرية . المكتب العربي الحديث.

2- عثمان الحسن مجد نور وياسر عوض الكريم مبارك : الهجرة غير الشرعية، والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مطبوعات مركز البحوث القانونية، الرياض، 2008.

3- د .مجد عربي، ، سفيان فوكه، أ. مشري مرسى، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر . وإستراتيجية المواجهة، الطبعة الاولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون،الجزائر.

ثانيا: الرسائل العلمية

01- د. عبدالمالك صايش: التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير شرعية، رسالة ماجستير، قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، سنة 2006-2007، ص 07

ثالثا: المقالات

1- حسن مبارك، التدابير الوقائية المحلية والدولية في مجال الهجرة غير المشروعة، بحث مقدم الى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة التي عقدت بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية بالرياض من 8-2010/2/10.

2- أ. د سحر مصطفى حافظ: الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، مجلة هرمس، الطبعة الثانية، العدد 55، الثاني، مصر، ص 55

3- السرائي، عبد الله بن سعود العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم. بحث مقدم الى ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة التي عقدت بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية بالرياض خلال الفترة 8-2010/2/10، ص 110.

رابعا: مواقع الانترنت

1- دخالة مسعود . واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعيات وآليات مكافحتها ، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 03 مجلد 04 :جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2011، ص 123 -154، الرابط الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/10.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/262/4/3/18624>

2- غادة حلمي، المؤتمر الإقليمي لمبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الأفريقي، حول مكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين، شرم الشيخ من 2 إلى 4 يونيو سنة 2016، الرابط الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/09/10 <http://www.sis.gov.eg/UP/16-45.pdf>

3- د. محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، قسم الجغرافيا- جامعة اليرموك، اريد- الأردن، الرابط لإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/09/09.

4- <http://doccdn.simplesite.com/d/a0/56/282600884776031904/1bc2ff7-4159-48bd-b2f6-d2cee2ea5512/%2B.doc>

4- منال بوكورو . مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل الإتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ، مجلة العلوم القانونية و السياسية المجلد 9، العدد 3، ، جامعة الوادي ، 2010، الجزائر ، الرابط الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/09/12.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/110/9/3/72238>

1 5-نادية آيت عبد المالك الآليات الوطنية و الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ،مجلة صوت القانون مجلة صوت القانون العدد الثاني :أكتوبر 2017، العدد الأول ، رقم 02، الرابط الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2019/09/07.

2 <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/268/1/2/79280>

خامسا: وثائق أخرى

01-الإطار المُنقَّح لسياسة الهجرة في أفريقيا، وخطة العمل (2018 - 2027)، مسودة، الرابط الإلكتروني، اطلع علي بتاريخ 2019/09/12.

https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/33023-wd-arabic_revised_migration_policy_framework_stc.docx